الدايمة يلحق به مع الدخول ومضي ستة اشهر من حين الوطي
ووضعه لمدة الحمل اقلها وهي تسعة اشهر وقيل عشرة
اشهر وهو حسن وقيل سنة وهو متروك فلو اعترفها
او غاب عنها عشرة اشهر فولدت بعدها لم يلحق به
ولو انكر الدخول اقبل قوله مع يمينه ولو اعترف به ثم انكر
انكر الولد لم ينتف عنه الا باللعان لو اتهمها بالفجور
او شاهدنا ها لم يجز نفيه ويلحق به ولو نفاه لم ينتف
الا باللعان وكذا لو اختلفا في مدة الولادة ولو زنا بامراة
ثم اجلها لم يجز الحاقه وان تزوج بها وكذا لو اجل امة غير
زنا ثم ملكها ولو طلق زوجته فاعتدت وتزوجت ثم
اتت بولد لدون ستة اشهر فهو للاول ولو كان لستة
اشهر فهو للثاني ولو كان لستة اشهر فصاعدا فهو
للاخير ولو لم تتزوج فهو للاول ما لم يتجاوز اقصى مدة
الحمل وكذا الحكم في الامة لو باعها بعد الوطي ولد لدون
بالملك يلحق بالمولى ويلزمه الاقرار به لكن لو نفاه انتفى ظاهرا

ولا

ولا يثبت بينهما اللعان ولو اعترف به بعد النفي الحق به
في حكمه ولد المتعة وكل من اقر به ثم نفاه لم يقبل نفيه
ولو وطيها الموطوء واجنبي حكم به للموطوء ان جاءت به لدون ستة اشهر من وطيه
يغلب معها الظن انه ليس منه لم يجز الحاقه ولا نفيه
بل يستحب ان يوصي له بشيء ولا يورث ميراث الاولاد
لو وطيها البايع والمشتري فالولد للمشتري الا ان يقصر
الزمان عن ستة اشهر ولو وطيها المشتري كون فولدت
وتداعوه اقرع بينهم فمن خرج اسمه ويغرم حصص
الباقين من قيمته وقيمة امه ولا يجوز نفي الولد لمكان
العزل ولا مع التهمة بالزنا والموطوءة بالشبهة يلحق و
لدها بالواطي ولو تزوج امراة فطلقها فبانت
محصنة ردت على الاول بعد الاعتداد من الثاني وكانت
الاولاد للواطي مع الشرايط ويلحق به ذلك لحكم الولا
وسنها استبداد النساء بالمراة وهو بالاجماع عدهن
ولا باس بالتزويج وان حضر زوج وجاز ان وليستحب غسل المولود